

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٧ فبراير ٢٠٠٥

وزير التجارة الخارجية والصناعة في مؤتمر صحفي:

بروتوكول الكويز، يضيف مميزات تفضيلية جديدة لصادراتنا للسوق الأمريكية زيادة ميزانية صندوق تنمية الصادرات إلى ١١٥٠ مليون جنيه

والسوق الأفريقية والسوق العربية والآسيوية مشيراً إلى أن هذه المجالس تضم خبرات من رجال الأعمال الذين يتعاملون مع هذه المناطق للاستفادة من خبراتهم وسيكون هناك تنسيق بين هذه المجالس مع المجالس السلعية منعا للارتدادات السلبية، وقال إن هناك برامج خاصة بالتصدير تركز على صغار المصدرين وذلك بالتنسيق والتعاون مع الصندوق الاجتماعي وبرنامج تحديث الصناعة.

وحول فرص زيادة الصادرات المصرية في الفترة المقبلة أكد الوزير أن آخر الإحصاءات تشير إلى تحقيق زيادة ملحوظة في الصادرات المصرية السلعية بنسبة نحو ٢٠٪ وبون المتوقع أن يستمر زيادة الصادرات المصرية في الفترة المقبلة رغم وجود ضغوط علي بعض السلع التصديرية خاصة الزراعية بسبب ارتفاع سعر صرف الجنيه المصري. ومن جانبه أكد السيد أبو القمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية إلى أن بروتوكول الكويز يكفل الاعفاء الجمركي الكامل عند النفاذ للأسواق الأمريكية لجميع أنواع وأصناف المنتجات المصنعة المصرية ومنها علي سبيل المثال وليس الحصر المنسوجات والملابس والأثاث والتجارة الخشبية والسيراميك بالسجاد والتجارة الزجاجية والأدوات المنزلية.

مشيراً إلى تسهيل إجراءات التسجيل للمصانع المدرجة بالمناطق المخصصة لذلك وأهمها استيعاء نموذج مبسط يتضمن بيانات الشركة ومستندات مزاولة النشاط بالإضافة إلى تخصيص موقع الكتروني www.Qizegypt.gov.eg لوحدة الكويز بالوزارة وبريده الإلكتروني أيضا هو: info@Qize-egypt.gov.eg. ومن جانبه أوضح السيد البوصي مستشار وزير التجارة الخارجية بأنه يجب علي المصدرين في إطار ترتيبات الكويز الالتزام بالشروط والضوابط المحددة حتي لا يتعرضوا لوقف صادراتهم لمدة ثلاثة أشهر وإذا تكررت المخالفة سيتم مضاعفة المدة إلى ستة أشهر.

سيتم ربطه بمركز تحديث الصناعة وذلك لإنشاء منظومة متكاملة لتعظيم استفادة الشركات المصرية من الاتفاقات التجارية التي تعقدها مصر مع الاتحاد الأوروبي والدول الغربية والكويسا لتحقيق الاستغلال الأمثل من هذه الاتفاقات في زيادة الصادرات المصرية.

وأوضح أن مركز تحديث الصناعة سيسهم في تأهيل الشركات المصرية للحصول على شهادات الجودة العالمية التي تمكنها من النفاذ إلى

الأسواق مشيراً إلى أنه في المرحلة المقبلة سيكون الحصول على شهادات الجودة العالمية شرطاً أساسياً للاستفادة من برامج مساندة المصدرين.

وأشار إلى اهتمام الوزارة بصورة أساسية بأهمية استفادة المصدرين من برامج المساندة مؤكداً أنه خلال زيارته أخيراً للمملكة السعودية تم الاتفاق علي بحث مساهمة الجانب السعودي في صندوق تنمية الصادرات لإيجاد وتطوير التجارة البينية بين البلدين، وأوضح أنه يجري حالياً دراسة القطاعات التصديرية الجديدة التي سوف تستفيد من برامج المساعدة والتي تقبضت بطلبات ودراسات حول هذا الهدف مؤكداً أن الاختيار بين هذه القطاعات سيتم طبقاً للعائد الذي سيتم تحقيقه ولحجم فرص التشغيل المتاحة من القطاع بعد حصوله علي برامج المساندة.

وأعلن الوزير أن الأسبوع المقبل سيشهد إعلان تشكيل المجالس الجغرافية التي تهدف إلى إشراك القطاع الخاص في إدارة العمل والمركزية علي التصدير في عدة مناطق بعينها وسيتم البدء بنحو ٥ مجالس أولها للسوق الأمريكية ثم السوق الأوروبية



رشيد محمد رشيد

متابعة:

إبتسام سعد

تبدأ اليوم الاثنين وحدة المصانع الصناعية المؤهلة «الكويز» والتي أنشئت بوزارة التجارة الخارجية والصناعة في تسجيل المصانع الراغبة للعمل في إطار «الكويز» لتصدير منتجاتها للسوق الأمريكية بشروط وضوابط محددة وبمبسطة لتحقيق هدف زيادة الصادرات للسوق الأمريكية، جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة وحضره السيد أبو القمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية والسيد البوصي مستشار وزير التجارة الخارجية.

وأضاف الوزير أنه سيتم وضع برامج مساعدة للمصانع المصدرة للسوق الأمريكية والتي لا تتمتع بمزايا الكويز لعدم تواجدها في المناطق الجغرافية المخصصة «للكويز» من خلال تخصيص جزء من ميزانية صندوق تنمية الصادرات

والذي وافق مجلس الوزراء أخيراً علي زيادة ميزانيته من ٦٥٠ مليون جنيه إلى ١١٥٠ مليون جنيه وسوف يتم تنفيذ ذلك من خلال تخصيص نسبة معينة تتماشى مع طبيعة كل صناعة وسوف يعقد اجتماعاً مع عدد من ممثلي صناعة المنسوجات لوضع التصور المطروح فيما يتعلق بمسألة مساعدة هذه المصانع.

وأكد الوزير أن ترتيبات الكويز بهدف إعطاء مزايا إضافية للمصدرين ونحن نشجع أية خيارات أخرى تحقق نفس الهدف مشيراً إلى أن هناك تحركات مكثفة مع الجانب الأمريكي من أجل الإسراع ببدء مفاوضات منطقة التجارة الحرة بين البلدين موضحاً أنه سيقوم بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف مارس المقبل لبدء المفاوضات. كما ستبدأ نهاية فبراير الحالي اجتماعات مع الجانب الأمريكي حول تطوير اتفاقية «التيفاء» المتعلقة بالتجارة والاستثمار في البلدين التي تربط فيها مصر مع الجانب الأمريكي منذ فترة طويلة.

وأكد الوزير أنه يتم حالياً إنشاء بنك معلومات للشركات المصرية التي تمارس نشاط التصدير